

ومفعول وبغض مفعول مقدم لعدم ما والشروط مضاف
 اليه وعند ما فعل وفاعل والجملة صلة ومصدر مبتدأ والعامر
 مضاف اليه وبه متعلقا بينتصب وينتصب فعل
 وفاعل والجملة خبر وبه متعلقا يجب وافعل مضاف
 اليه وجرع مبتدأ وبالبا متعلقا بجرع ويجب فعل وفاعل
 والجملة خبر وبالبا ومنتعلقا بالحكم واحكم فعل وفاعل
 وغير متعلقا بالحكم ايضا وما مضاف اليه وذكر فعل ونائب
 فاعل صلة وكانا هية وتقسيم مجزوم به وعلي الذي
 متعلقا بتقسيم ومنه متعلقا بالزما فعل ونائب فاعل
 والجملة صلة وفعل مبتدأ وهذا مضاف اليه واجاب بدل
 او عطف بيان ولن حرف نصب ويقدم ما منصوب بلمن
 ومعمول نائب فاعل والجملة خبر ووصله مفعول مقدم
 لا الزما وبه متعلقا بالزما والزما فعل امر والا لئف
 منقلبة عن نون التوكيد وفصله مبتدأ وبطرفا متعلقا
 بفصله او بجرع متعلقا بظرفا وجرع مضاف اليه
 ومبتدأ خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذلك متعلقا بالجرع
 ولتقر فعل وفاعل خبر اقول واشر او اشر
 او شبرهما خلفا ان المراد بشبرهما ما دل على زيادته وشدة
 وما ربيح وائمة على فعل التعجب والها دم فعل التصاغ
 منه فالصلة جرت على غير من هي لم ولم يبرز العبير
 لامن اللبس والمعنى انه اذا اختلف شرط من الشروط
 المذكور في الفعل التصاغ منه افعل التعجب فانه لا يتوحي
 ح منه بالمسقطين المذكورين بل يوجب باشد او اشر

او شبرهما

او شبرهما من كل ما دل على زيادة او شدة ويوجب مصدر
 الفعل منصوبا بعد اشارة ويجوز ان بعد اشارة كما تقول
 ما اشد حرجته واشد به حرجته كما اشار الى انهم بقولهم
 ومصدر العادم ان ومصدر العادم بعد ينتصب ان
 امراء مصدر الفعل العادم بمض الشرط ينتصب ان
 بعد اشر على انه مفعول به ويجز بعد اشر وجرع بالبا يجب
 كما تقول اشر حرجته واشد به حرجته وبالندور
 احكم لغير ما ذكر ان اشر ان ورد في كل مضم التثنية بانفعل
 وافعل من فعل غير مستوفى الشرط فانه فاذ لا يقاس
 عليه ومعنى اشر نقل ومع كقولهم ما احصر من اختصر
 النبي للمجهول وفعل هذا الباب لن يقدم ما معمول
 ان معمول فعل هذا الباب سواء كان افلا وافعل به
 او اشر او اشر او شبرهما لا يجمع ان يقدم معمول عليه لان
 ما في ما افعل لا الصدارة وطرد الباب على وتيرة واحدة
 فلا تقول زيد ما احسن ووصله به الزما انما
 انه يجب الوصل بين العامل والمعمول في هذا الباب ولا
 يجوز فصله منه الا اذا كانت الفاعل ظوفا او جارا ويجوز
 كما تقول ما احسن بالرجال يصدف وما اقبج به ان
 يذب واشار بفتح والخطف في ذلك مستقر الى ان ما ذكره
 من جواز الفصل بالظرف والجور فيه خلاف والصحيح
 ما ذكره والله اعلم به
 به ضم وييس وما جري مجازها به
 فعلت خبر مقدم وغير ثلثة اوله لفعلت وشعر فيع